World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 24 – 28 يونيو/حزيران 2024

التوزيع: عام
التاريخ: 13 مايو/أيار 2024
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 10 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2024/10-F
مسائل التسيير والإدارة
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

مقدمة

1- في عام 2023، ظلت النزاعات العالمية أحد العوامل الرئيسية المولّدة للاحتياجات الإنسانية. ومع احتدام المنافسة الجغرافية السياسية، أصبحت النزاعات داخل الدول تتخذ أكثر فأكثر طابعا دوليا، مما أضاف التعقيد وطبقات من عدم الاستقرار في البيئة حيث يعمل **البرنامج**. وكانت العوامل المتزامنة، من قبيل أزمة المناخ العالمية والضائقة الاقتصادية وانتشار التكنولوجيا المسلحة المشغلة عن بعد، عوامل مؤججة للنزاعات ولدت حالة من عدم الاستقرار وقوضت قدرة المنظمة على أداء ولايتها بشكل آمن.

2- ووسط تزايد الطلب العالمي على المساعدة الإنسانية والإنمائية، عاد مستوى تمويل **البرنامج** إلى مستويات ما قبل اندلاع الجائحة. وأدى ذلك إلى تخصيص المساعدة من باب الأولوية إلى أضعف السكان، الذين غالبا ما يعيشون في مناطق حيث تتسبب التهديدات الأمنية الكبيرة وقيود الوصول في تعريض الموظفين والممتلكات والعمليات لمخاطر محتملة كبيرة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومنطقة الساحل الوسطى، وهايتي، والسودان والمنطقة بوجه عام، ودولة فلسطين، واليمن.

3- وتمكّن **البرنامج**، على الرغم من التحديات، من توفير الأغذية والنقد وقسائم السلع إلى نحو 150 مليون شخص طوال عام 2023. ويُظهر هذا الرقم انخفاض عدد المستفيدين بمقدار 10 ملايين شخص تقريبا مقارنة بعام 2022، من دون أن يتدنى بشكل كبير مستوى التعرض للخطر. وسعت شعبة الأمن، من أجل الاستمرار في توفير الخدمة بهذه المستويات، ومع أنها تعمل فوق طاقتها، إلى استخدام مواردها المتاحة إلى أقصى حد، مستفيدة من الابتكار لزيادة الكفاءة ومتخذة خيارات صعبة لإعطاء الأولوية للأنشطة التي تحقق القيمة الأعلى مقابل المال المنفق.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد D.B. Kaatrud
مدير
شعبة الأمن
بريد إلكتروني: david.kaatrud@wfp.org

4- وفي حين ظل عدد الحوادث الأمنية المضرة بعمليات **البرنامج** في عام 2023 شبيها بالعدد المسجل لعامي 2021-2022، تأثر موظفو **البرنامج** بشكل مباشر أكثر بهذه الحوادث. ومن أجل تفادي استمرار تفاقم هذا الاتجاه، تعتزم شعبة الأمن في عام 2024 إعادة النظر في القرارات الاستراتيجية التي توجّب تعليقها في أواخر عام 2023 للمواءمة مع التعديلات التنظيمية الأعمّ التي كانت تجرى. وتتعلق هذه القرارات بمسائل تشمل إدارة القوة العاملة، واستخدام التكنولوجيات الجديدة، وتعزيز الشراكات.

أبرز النقاط المتعلقة بملاك الموظفين في عام 2023

5- تمثلت الاتجاهات والأرقام الرئيسية في ما يلي:

- تألفت القوة العاملة في مجال الأمن في كل مكاتب العالم من 554 موظفا، مما يمثل زيادة قدرها 6.9 في المائة عن عام 2022 (518 موظفا) نجمت عن الطلب العالمي على مزيد من الدعم الأمني في الميدان.
- 71 في المائة من الموظفين وطنيون.
- عمل 59 في المائة من موظفي **البرنامج** في بلدان مصنفة باعتبارها مراكز عمل لا يسمح فيها باصطحاب العائلات.[1]

توجهات الحوادث

6- في عام 2023، بلغ عدد حوادث السلامة والأمن التي تؤثر على عمليات **البرنامج** 734 1 حادثا، وهو عدد متوافق إلى حد بعيد مع البيانات المسجلة في عام 2022 ويؤكد الاتجاه السلبي الذي بدأ في عام 2021 (الشكل 1).[2] ولكن تم في العام الماضي الابتعاد بشكل ملحوظ عن النمط المألوف حيث تؤثر المخاطر في الغالب على الشركاء المتعاونين وعلى المتعاقدين.

الشكل 1: اتجاه حوادث السلامة والأمن، 2018-2023

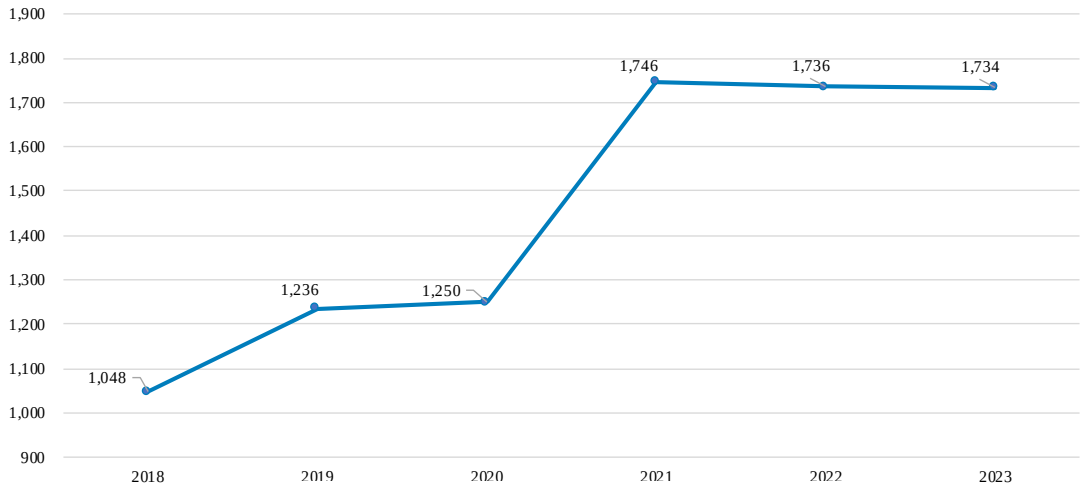

عدد الحوادث التي تؤثر على العمليات العالمية **للبرنامج**

7- سُجل ما مجموعه 21 حالة وفاة بين موظفي **البرنامج**، والشركاء المتعاونين، والمتعاقدين في عام 2023 (مقابل 18 حالة في عام 2022). وتُعد الأعمال العنيفة مسؤولة عن غالبية حالات الوفاة هذه، بينما تسببت حوادث السير في ربعها تقريبا (24 في المائة).

[1] مراكز العمل المصنفة في الفئة "دال" أو "هاء" بحسب طبيعة مشقة العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب العائلات.

[2] تتضمن هذه الأرقام الحوادث التي طالت موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمتعاقدين فقط في الحالات التي يتم فيها تقديم خدمات مرتبطة مباشرة ببرامج **البرنامج**.

الحوادث الرئيسية

8- انخفض عدد الحوادث الرئيسية (أي الحوادث المؤدية إلى الموت، أو الإصابة الخطيرة، أو الاختطاف) بنسبة 16 في المائة مقارنة بعام 2022، بحيث بلغ مجموعها 51 حادثا في عام 2023. وطالت هذه الحوادث 72 من موظفي **البرنامج** أو معاليهم أو من الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** أو المتعاقدين معه، مما يشكل انخفاضا بنسبة 35 في المائة في عدد الأشخاص المتضررين مقارنة بعام 2022.

9- وعلى الرغم من انخفاض هذا العدد، ارتفعت نسبة الحوادث الرئيسية التي طالت موظفي **البرنامج** في عام 2023، بخلاف السنوات السابقة. وتأثر ما مجموعه 29 من موظفي **البرنامج** و10 من المعالين بحوادث رئيسية، بالمقارنة مع 20 متعاقدا و13 شريكا متعاونا.

10- وفي عام 2023، سُجلت زيادة ملحوظة في حالات الوفاة بين موظفي **البرنامج**، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحوادث المرتبطة بالأزمة الإقليمية على صعيد السودان. ولقي عشرة موظفين مصرعهم (مقابل موظفَيْن في عام 2022): وتوفي خمسة منهم في حوادث مسلحة، وأربعة في حوادث سير، وواحد في الزلزال الذي ضرب تركيا.

11- وتعرض خمسة من موظفي **البرنامج** للاختطاف في عام 2023، مقابل موظفَيْن في عام 2022. احتجز أربعة منهم لفترة وجيزة في تشاد، بينما اختُطف واحد منهم في ميانمار. وأُفرج عنهم جميعا في نهاية المطاف.

12- وطالت الحوادث الرئيسية الموظفين الذكور في غالب الأحيان. وتعلقت جميع حالات الوفاة والاختطاف بزملاء ذكور. وأصيب ثلاثة عشر من الموظفين الذكور بإصابات خطيرة، ولم تصب سوى موظفة واحدة بإصابة جسيمة وذلك خارج دوام عملها. ويُقدّر أن هذه الأرقام تعكس العدد الكبير للموظفين الذكور المنتشرين في المواقع الميدانية، حيث وقعت غالبية هذه الحوادث.

الحوادث بحسب نوع التهديد

الشكل 2: النسبة المئوية للحوادث بحسب نوع التهديد

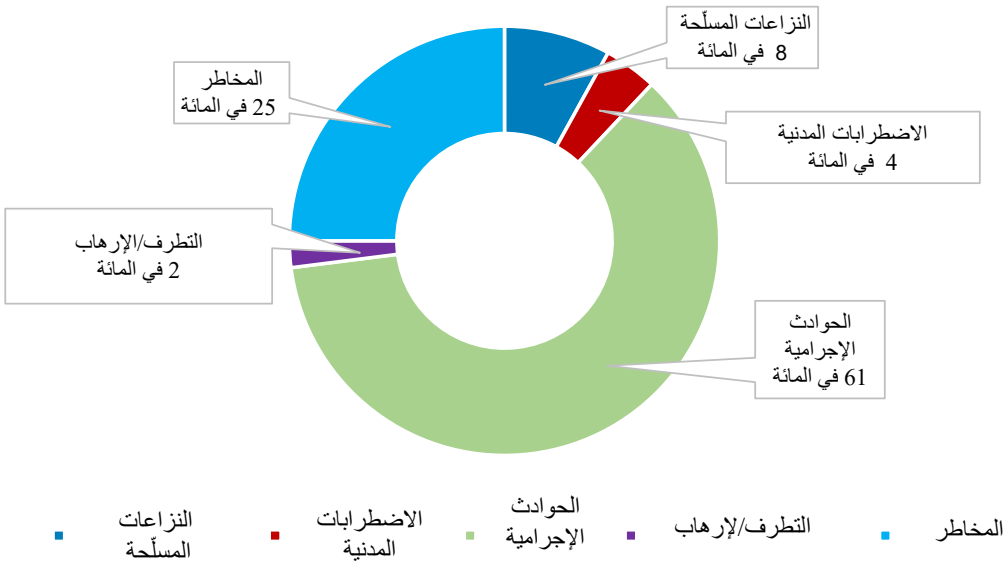

13- تبقى **الجريمة** التهديد الأكبر، وتساهم في 61 في المائة من جميع الحوادث المسجلة (الشكل 2). وترتبط الحوادث الإجرامية بشكل رئيسي بالسرقة والسطو والسلب والمضايقة/الترهيب والتهديد باستخدام العنف. وكانت غالبية الحوادث (65 في المائة) غير عنيفة، مما يتوافق مع البيانات المسجلة في السنوات السابقة. والبلدان التي تعرض فيها الموظفون أكثر من غيرها لحوادث إجرامية هي أفغانستان وإثيوبيا وجنوب السودان والسودان وأوغندا.

14- وتُعتبر **المخاطر** التهديد الثاني الأكثر شيوعا، إذ تسببت في 25 في المائة من مجموع الحوادث في عام 2023. وعلى غرار السنوات السابقة، كانت حوادث السير النوع الأبرز للحوادث في هذه الفئة، إذ شملت 58 في المائة من مجمل المخاطر. والجدير بالذكر أن غالبية الحوادث وقعت في إثيوبيا وجنوب السودان (32 في المائة من مجموع الحوادث)، حيث تُعتبر حالة الطرق رديئة وحجم عمليات **البرنامج** ضخما. وللاستجابة لذلك، تستمر شعبة الأمن في التعاون مع سائر كيانات الأمم المتحدة ووحدات **البرنامج** في إطار "رؤية الأمم المتحدة الواحدة من أجل السلامة على الطرق" بغية تحسين السياسات، وزيادة قدرة القوة العاملة بشكل عام، والتخفيف في نهاية الأمر من وتيرة الحوادث المتصلة بالمخاطر.[3]

15- وتسبب **النزاع المسلح** في 8 في المائة من مجموع الحوادث. وارتبط النوعان الأكثر شيوعا في فئة الحوادث هذه بالحوادث المسلحة والقيود المفروضة على الحركة. يعمل **البرنامج** في الكثير من المناطق حيث لا تزال النزاعات المسلحة دائرة. وعلى الرغم من ذلك، لا تنجم الحوادث الأمنية التي تطال موظفي **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمتعاقدين عن استهداف مباشر، بل تنجم عن تعرضهم لها بشكل عرضي. ويُعتبر السودان من الأمثلة الواضحة على هذه الديناميات حيث ازدادت فيه المخاطر العرضية نتيجة اندلاع النزاع في أبريل/نيسان 2023.

16- ومثلت **الاضطرابات المدنية** 4 في المائة من الحوادث العالمية، ونجمت بشكل رئيسي عن القيود المفروضة على الحركة. وتم الإبلاغ عن إحدى عشرة حالة اضطراب مدني عنيف، مع حدوث غالبيتها (خمس حالات) في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تتزايد الاحتجاجات المناهضة للأمم المتحدة. وتم تسجيل حالتين من الاحتجاجات العنيفة الموجهة ضد **البرنامج**: ونجمت إحداها عن سوء فهم بشأن تخصيص المعونة في الجمهورية العربية السورية، بينما نتجت الحالة الأخرى عن توقعات بشأن التوظيف في هايتي.

17- وأدى **الإرهاب/التطرف** إلى 2 في المائة فقط من الحوادث، مع ارتباط ثلثها بالقيود المفروضة على الحركة وبحوادث مسلحة عرضية.

بحسب الإقليم

الشكل 3: مقارنة إقليمية للحوادث المرتبطة بعمليات البرنامج، 2022-2023

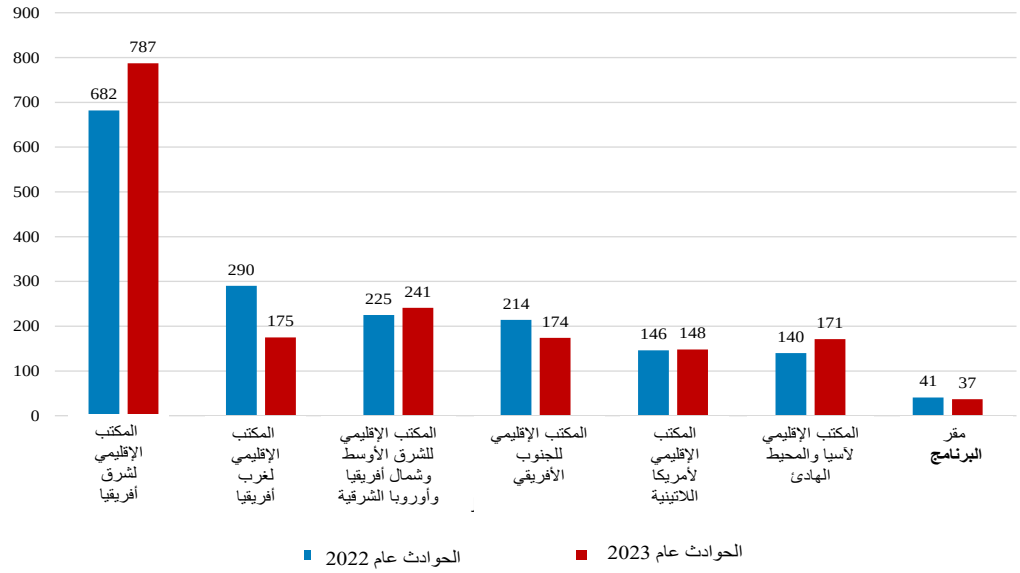

18- وقع نحو نصف الحوادث المرتبطة **بالبرنامج** (47 في المائة) في **منطقة شرق أفريقيا** (الشكل 3). وشهدت المنطقة، إلى جانب تسجيل أكبر عدد من الحوادث فيها، زيادة سنوية في مجموع الحالات الواقعة بلغت 15 في المائة. وهذا النمط لافت إذ إن 26 في المائة فقط من موظفي **البرنامج** موجودون في هذه المنطقة. وارتبطت غالبية الحالات بحوادث سير، ولكن تصدرت أيضا

[3] يركّز التعاون مع وحدة السلامة والصحة المهنيتين على مواصلة تحسين نظم تتبع المركبات وأدوات التحكم بالسرعة. وأطلقت حملات توعية موجهة إلى موظفي **البرنامج** بغية تفادي الحوادث المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين، وتم توفير التدريب لجميع الموظفين لتشجيعهم على الإبلاغ عن جميع حوادث السلامة على الطرق المتصلة بالعمل بواسطة نظام نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية.

المشهد الحوادث التي وقعت بين المجتمعات المحلية وداخلها، لا سيما في إثيوبيا وكينيا والصومال وجنوب السودان والسودان. وما زال جنوب السودان يشهد أكبر عدد من الحوادث في المنطقة، ولكن العدد التراكمي انخفض بنحو 9 في المائة مقارنة بعام 2022. وعلى غرار الاتجاه الملحوظ في السنوات السابقة، كانت الأسباب الرئيسية لحالات الوفاة والإصابة هجمات مسلحة على قوافل **البرنامج**.

19- وسُجل في **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا** ثاني أكبر عدد من الحوادث، مع زيادة قدرها 7 في المائة (من 225 حادثا في عام 2022 إلى 241 حادثا في عام 2023). ونجمت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن ارتفاع عدد الحوادث في الجمهورية العربية السورية وغزة، مما يلقي الضوء على التحديات الناجمة عن العمل في بيئات تشهد نزاعات طال أمدها.

20- وشهدت **منطقة آسيا والمحيط الهادئ** زيادة في الحوادث بنسبة 22 في المائة (140 حادثا في عام 2022؛ و171 حادثا في عام 2023)، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى الأحداث الجارية في أفغانستان وباكستان. ففي أفغانستان، نجمت الزيادة عن حوادث مضايقة وترهيب شملت مجموعة من التهديدات البدنية والقيود والمطالب ومحاولات تعطيل عمليات **البرنامج**. وفي باكستان، انتشرت حوادث سير البسيطة. وعلى الرغم من ارتفاع عدد السرقات وأعمال السطو، لم يسجَّل أي أثر كبير على العمليات.

21- وشهدت **منطقة غرب أفريقيا** انخفاضا كبيرا في الحوادث الأمنية (انخفاض بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2022)، ويعزى هذا الاتجاه بشكل رئيسي إلى تعطّل العمليات في منطقة الساحل الوسطى ما أدى إلى تعذّر الوصول و/أو فرض قيود على الحركة. والجدير بالذكر أن الديناميات الإقليمية الأوسع نطاقا، المتمثلة بتطوّر التهديدات من قبل الجماعات الجهادية المسلحة غير التابعة للدولة وانسحاب بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أثرت على القدرة التشغيلية **للبرنامج**، ما عرقل إيصال المعونة الإنسانية واضطر المنظمة إلى إعادة تقييم بصمتها.

22- وعلى نحو مماثل، شهدت **منطقة الجنوب الأفريقي** انخفاض مجموع الحوادث بنسبة 19 في المائة (214 حادثا في عام 2022؛ و174 حادثا في عام 2023). ولكن ينبغي ألا يفسَّر ذلك على أنه دليل على تحسّن الوضع الأمني، لأن المنطقة ما زالت تشكو من تهديدات الجماعات الجهادية على نطاق واسع (كما في موزامبيق) ومن الاضطرابات المتزايدة التي تسببها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من قبيل حركة *23 مارس/آذار* في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد أدّى ذلك إلى إعاقة الوصول فأثر تأثيرا كبيرا على عمليات **البرنامج**.

23- وفي **منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي**، بقيت بشكل رئيسي توجهات الحوادث على حالها (146 حادثا في عام 2022؛ و148 حادثا في عام 2023)، في حين انخفض بشكل طفيف عدد الحوادث في المقر (من 41 حادثا في عام 2022 إلى 37 حادثا في عام 2023) وارتبطت جميعها بسرقة ممتلكات.

24- ويرد في الإطار أدناه المزيد من التفاصيل بشأن عمليات قطرية محددة.

التركيز التشغيلي القطري

بوركينا فاسو: لا تزال ظروف العمل في البلد صعبة للغاية كما كانت منذ يناير/كانون الثاني 2022. وتضررت عمليات **البرنامج** مرارا من الحوادث الأمنية وتقلب الأوضاع السياسية، مما أدى إلى ازدياد تعذّر الوصول إلى المناطق الشمالية والشرقية بصورة تدريجية. وفي دجيبو (منطقة الوسط الشمالي)، لا يزال النشاط العسكري المستمر المقترن بقدرات وإمكانية وصول موثوقة ينطوي على تهديد متواصل. وأثّر اثنا عشر حادثا أمنيا متفرقا تأثيرا مباشرا على تناوب الرحلات الجوية المقرر إجراؤها بواسطة الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، ويعزى جميعها إلى جهود جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، التابعة لتنظيم القاعدة، لمنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة. وتدلّ خطورة هذه الحوادث وطبيعتها على تطوّر الوضع من مجرد "التحذير" إلى "استهداف" ممتلكات **البرنامج**. ولوحظ اتجاه مماثل في منطقة الساحل والمناطق الشرقية، حيث استُهدفت شاحنات متعاقدة مع **البرنامج** في إطار حوادث أمنية ناجمة عن نشاط جماعات مسلحة جهادية غير تابعة للدولة. وشملت هذه الحوادث تفجير أجهزة متفجرة مرتجلة، ونصب الكمائن، والسرقات، والحرائق المفتعلة. واستجابة لهذه التطورات، أولت شعبة الأمن الأولوية لتعزيز الوعي الأمني للموظفين من خلال برنامج التدريب على

نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت تقييمات مشتركة منتظمة للمخاطر دعما للعمليات الجوية التي تجريها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية: أدى تزايد النزاعات بين الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من البلد إلى تعطيل عمليات **البرنامج** وشركائه المتعاونين. وتواصل انتشار حركة *23 مارس/آذار* المتمرّدة باتجاه ساكي وشمال كيفو، وأدى ذلك إلى قطع طرق الإمداد الرئيسية المتجهة نحو غوما، مما قيّد بشكل كبير حركة العمليات الإنسانية على الطرق. كما دفع القتال الدائر بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة *23 مارس/آذار* إلى إعادة تنظيم الجماعات المسلحة في جنوب كيفو، مما زاد من خطر وقوع نزاع مسلح. وبشكل عام، أدى القتال الدائر في الشرق إلى تأخير أو تعليق عمليات **البرنامج** وإلى تغيير مواقع التوزيع. وتواصلت أعمال العنف أيضا في مقاطعة إيتوري، وتخللتها اشتباكات بين مقاتلي التعاونية من أجل تنمية الكونغو ومقاتلي جماعة زائير المسلحة، فضلا عن هجمات على مخيمات للنازحين. وفي عام 2023، نصبت جماعات مسلحة في إيتوري مرّتين كمينا لمركبات متعاقدة مع **البرنامج**، بينما نصب مجرمون مسلحون كمينا لمركبة أحد الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** في جنوب كيفو. وشُنت الهجمات الانتهازية على مركبات مستخدمة لتوفير المساعدة الإنسانية وعلى عاملين في المجال الإنساني بدوافع إجرامية ونتيجة ديناميات النزاع. وفي الأثناء، أدى انتشار المشاعر المعادية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعادية للأمم المتحدة عموما إلى حدوث مظاهرات وحوادث تخريب أضرت بمباني الأمم المتحدة وأصولها. وأدت شعبة الأمن دورا أساسيا في الحرص على استمرار تكيف الأنشطة البرامجية مع الديناميات الأمنية المتغيرة.

هايتي: استمر الوضع الأمني في التدهور في عام 2023، ولا سيما في المناطق الحضرية، وذلك وسط أزمة متعددة الأوجه شهدت تصاعد عنف العصابات الذي أدى إلى حالات اختطاف متكررة وحالات وفاة وعمليات قتل على أيدي جماعات غوغائية واشتباكات انخرطت فيها جماعات الجريمة المنظمة والشرطة الوطنية. وأقدمت جماعات الجريمة المنظمة، مستغلة الفراغ السياسي والأوضاع الاقتصادية المتردية، على توسيع نطاق سيطرتها على هايتي، مما تسبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان وفي تعطّل عمليات **البرنامج**. كما أن اختطاف مجموعات إجرامية لأربع شاحنات تابعة **للبرنامج** في مايو/أيار يلقي الضوء على التهديدات الخطيرة في مواجهة الجهود الإنسانية. وعلى أثر موافقة مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول على إنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات بقيادة كينيا، إزداد نشاط الجماعات الإجرامية مما فاقم المخاطر الأمنية وتسبب في تأخير أنشطة **البرنامج** وفي تعليقها، بما في ذلك العمليات البحرية. وأدى استيلاء جماعات إجرامية على منطقة مارياني في الضواحي في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 إلى إعاقة وصول **البرنامج** بشدة إلى المناطق الجنوبية الواقعة على طول الطريق السريع "RouteNationale 2". وإضافة إلى ذلك، أدت موجات الاحتجاجات إلى شلّ الحركة في البلد، مما ولّد المزيد من التحديات لعمليات **البرنامج**. وكان الدعم الأمني الذي وفّره **البرنامج** مهما جدا لتمكين تنفيذ البرامج في ظل السياق الأمني الديناميكي للبلد، مع تكريس جهود ضخمة للتخطيط لخيارات الإجلاء المتاحة ولتقييم المخاطر الأمنية الميدانية بالاستناد إلى السياق الأمني السائد.

ميانمار: تغيرت ديناميات النزاع كثيرا في أكتوبر/تشرين الأول 2023 عندما كثف تحالف الإخوة الثلاثة هجماته على سلطة الأمر في شمال ولاية شان، ما أثبت تحسّن التنسيق بين مختلف الجماعات المسلحة الإثنية في جميع أنحاء البلد. واشتدّت حدّة القتال في ولايات شان وراخين وكاشين الشمالية، ولكن التقارير تشير إلى وقوع هجمات ذات صلة شنتها جماعات مقاومة مسلحة في مناطق أخرى، بما في ذلك بالقرب من الحدود مع بنغلاديش والصين والهند وتايلند. وأدى النزاع المسلح المستمر إلى سقوط ضحايا من المدنيين والنزوح وتعطيل النقل والاتصالات، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني والأمني بشكل العام ودعمت شعبة الأمن نقل موظفي **البرنامج** من المناطق المتضررة، فيما استمرّت القيود المفروضة على الوصول والعقبات البيروقراطية في التأثير على قدرة **البرنامج** على توفير المعونة الإنسانية.

السودان: منذ اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في أبريل/نيسان 2023، أثّرت المخاطر الأمنية المعقدة والمتعددة الأوجه تأثيرا كبيرا على عمليات **البرنامج** وموظفيه. وتراوحت الهجمات على مرافق **البرنامج** في السودان ما بين محاولة سرقة في كبكابية (شمال دارفور)، عندما استهدف رجال مسلحون المكتب الميداني **للبرنامج**، واقتحام مبان في الخرطوم، ونيالا (جنوب دارفور) والضعين (شرق دارفور) وود مدني (ولاية الجزيرة) وكتم والفاشر (شمال دارفور) وتعرّض هذه المباني لعملية نهب واسعة النطاق. وشُن الهجوم الأوسع نطاقا والأفضل تنسيقا في الجنينة (غرب دارفور) حيث احتلّت مجموعة من الميليشيات المسلحة عدة مرافق **للبرنامج**، بما فيها مكاتب ومستودعات وعيادات. وكانت عمليات النهب وأعمال التخريب التي وقعت في الجنينة واسعة النطاق، ولحقت

بمركبات، وبضائع، ومعدات لتكنولوجيا المعلومات، وحتى خزائن حديدية تحتوي على أموال الطوارئ والمصروفات النثرية. وبالإضافة إلى ذلك، ترافق استيلاء قوات الدعم السريع على زالنجي (وسط دارفور) في نوفمبر/تشرين الثاني مع نهب مستودعات **البرنامج**، بما كانت تحتويه من حصص غذائية مخزنة مخصصة للنازحين. ولم تقتصر الهجمات التي استهدفت مساكن موظفي **البرنامج** استهدافا مباشرا على سرقة أغراض شخصية ثمينة بل اتبعت قوات الدعم السريع في بعض الحالات أساليب تكتيكية عدوانية بما فيها إطلاق النار وترهيب الناس واحتلال المنازل ونشر القناصة على الأسطح، مما ساهم في توليد شعور بالخوف وعدم الاستقرار لدى موظفي **البرنامج**. وأسفرت الهجمات غير المباشرة ذات العواقب الوخيمة عن حالات وفاة وإصابات خطيرة بين موظفي **البرنامج** ومعاليهم. وعلى الرغم من المساعي الحثيثة التي بذلتها شعبة الأمن لتنسيق إجلاء الموظفين الدوليين ولنقل الموظفين المعينين بعقود وطنية إلى مناطق آمنة، خسر **البرنامج** أربعة موظفين واثنين من المعالين، فضلا عن إصابة أربعة موظفين واثنين من المعالين بإصابات خطيرة. وتم اختطاف اثنين من المعالين (ثم الإفراج عنهما). وتُظهر الحوادث المتصلة **بالبرنامج** التهديدات والمخاطر الكبيرة التي يواجهها العاملون في المجال الإنساني وأسرهم في البلد.

اليمن: تفاقم الوضع الأمني في البلد خلال عام 2023 في ظل تزايد توتر الديناميات الإقليمية وتقلص التمويل المخصص لعمليات **البرنامج**. وتتسبب الأعمال العدائية التي تجرى في البحر الأحمر وخليج عدن في انقطاع سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف الشحن، ومن المتوقع أن ترتفع أسعار الأغذية والوقود أكثر نتيجة ذلك. ولا تزال إمكانية وقوع حوادث أمنية عالية، بما في ذلك هجمات على العاملين في المجال الإنساني وعلى البنى التحتية، وهي مدفوعة بمشاعر العداء المتنامية تجاه المنظمات الدولية. وفيما كان يقوم **البرنامج** بتعديل عملياته، ساعيا إلى وضع برنامج للمساعدة الغذائية يكون أصغر حجما وأكثر تركيزا، سُجل ارتفاع كبير في الحوادث المرتبطة بالمضايقة والترهيب والتهديد باستخدام العنف. ومثّلت هذه الأنواع من الحوادث نحو ربع مجمل مشاكل السلامة والأمن المبلغ عنها في البلد. وخلافا لما حدث في المناطق الأخرى، حيث تنوعت حوادث المضايقة، وقعت غالبية الحوادث في اليمن في نقاط توزيع الأغذية وأثرت بشكل رئيسي على الشركاء المنفذين الذين يقومون بعمليات التوزيع نيابة عن **البرنامج**. وارتكب بعض من هذه الحوادث أشخاص أو جماعات لا يردون في قائمة التوزيع، وتصاعدت حدتها لتصل إلى حد ارتكاب أعمال عنف ضد موظفي الشركاء، مما قاد إلى تعليق عمليات التوزيع. وقُتل أحد موظفي **البرنامج** في توربا في يوليو/تموز 2023، مما يلقي الضوء على المخاطر السائدة في البيئة التشغيلية. واستجابة لهذه التوجهات، أولت شعبة الأمن الأولوية لاستعراض تدابير إدارة المخاطر الأمنية، مستهدفة بذلك إذكاء الوعي بالأوضاع القائمة وتحسين العمل على نيل قبول المجتمعات المحلية وزيادة الامتثال واتخاذ تدابير أنسب لبيئة تتغير فيها التهديدات، من بين نتائج أخرى.

إرساء أسس ثقافة أمنية تعاونية مع الشركاء المتعاونين

25- استمرت شعبة الأمن في عام 2023 في اتباع نهجها المتعدد الجوانب إزاء الشراكات، مع إجراء أنشطة تستهدف أصحاب المصلحة داخل **البرنامج** وخارجه في إطار سعيها إلى تحقيق أثر على المستوى الميداني.

26- واستمرت شعبة الأمن في الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم على نطاق المنظومة إلى الشركاء المتعاونين على مختلف المستويات، بما في ذلك الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، التابعة لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، والمنتدى العالمي للأمن المشترك بين الوكالات، ومنتدى/أسابيع الشبكات والشراكات الإنسانية. وساهم **البرنامج** في حدث منظم في إطار مبادرة "إنقاذ الأرواح معا"، حيث اجتمعت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وإدارة شؤون السلامة والأمن، لتحسين مسألة تنسيق الأمن على الصعيد العالمي، ومعالجة الثغرات في مجال السياسات، واستكشاف فرص الحدّ من تعرّض الشركاء المتعاونين للمخاطر. وعلى سبيل المثال، وفرت شعبة الأمن، منذ أغسطس/آب 2023، دعما مخصصا للمنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة في إطار تنفيذ برامج البنك الدولي في أفغانستان واليمن. وساعد **البرنامج** بوجه خاص هذه المنظمات غير الحكومية على استيفاء متطلبات البنك الدولي من حيث وضع الخطط المخصصة لإدارة المخاطر الأمنية، والتدريب، والإبلاغ.

27- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت شعبة الأمن أيضا الشركاء المتعاونين على عدة مستويات بواسطة آليات داخلية. ويعمل موظفو الأمن عن كثب مع شعبة البرامج لتعميم إدراج بنود بشأن المتطلبات الأمنية للشركاء المتعاونين في الاتفاقات على المستوى الميداني. وتناولت شعبة الأمن أيضا عددا كبيرا من الطلبات خارج إطار مبادرة إنقاذ الأرواح معا؛ وعلى سبيل المثال، أدى موظفو شعبة الأمن دورا مهما في دعم الشركاء المتعاونين مع **البرنامج** أثناء الأزمة التي اندلعت في السودان،

إذ أُدرج الموظفون الدوليون التابعون للمنظمات غير الحكومية في مفاهيم العمليات الخاصة بالإجلاء وأتيحت لهم إمكانية استخدام مرافق **البرنامج** كأماكن يتم نقلهم إليها بصورة مؤقتة.

الاستجابة الأمنية التشغيلية

تفعيل استراتيجيات البرنامج الإقليمية والقطرية المعززة للوصول

28- ظلت النزاعات الدائرة والمخاطر الأمنية والعقبات الإدارية والقيود السياسية والمخاطر الطبيعية تعيق وصول المساعدة الإنسانية طوال عام 2023. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الحظر المفروض حاليا على التحويلات القائمة على النقد في بوركينا فاسو، الذي أدى إلى زيادة المخاطر الأمنية التي تتعرض لها عمليات **البرنامج**، بينما أثرت القيود على السفر في النيجر على قدرة **البرنامج** على الاستجابة سريعا للديناميات الأمنية المتسمة بعدم الاستقرار. وعانى **البرنامج**، في الآونة الأخيرة، من تقييد قدرته على الاستجابة للأزمة في غزة تقييدا شديدا بسبب انعدام الضمانات الأمنية ووجود عقبات إدارية.

29- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت عدة توترات إقليمية إلى حدوث تعطيل كبير في ما يتعلق برحلات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، لا سيما في لبنان والجمهورية العربية السورية ومنطقة الساحل، ما فاقم التعطيل اللوجستي الأعم الذي يشهده النقل البحري في البحر الأحمر. وهذا كلّه يلقي الضوء على ضرورة تعزيز الاستعداد التشغيلي وتحسين استراتيجيات نيل القبول وخطط استمرارية الأعمال، لمراعاة بيئات التهديد المتغيرة.

30- وحافظ **البرنامج** على التنسيق الوثيق مع شركائه المتعاونين العاملين في الميدان، منفذا استراتيجيات متعددة الأوجه ومتبعا النُهج التعاونية للتصدي للتحديات التشغيلية. وفي بلدان مثل بوركينا فاسو وهايتي ومالي وميانمار والنيجر والسودان، أنشأ **البرنامج** خلايا الوصول التقني، مع إقدام شعبة الأمن على دعم الشراكات القوية وآليات تبادل المعلومات.

31- ولا يزال تحسين آليات الدعم المجتمعي يشكل حجر الزاوية في استراتيجية **البرنامج**، حيث تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في دعم العمليات الميدانية. وكانت هذه الشراكات محورية بوجه خاص في بلدان مثل ميانمار، حيث وفرت منظمات المجتمع المدني قدرات احتياطية ضرورية ودعما تقنيا. وتم إيلاء الأولوية لمبادرات بناء القدرات، مع استضافة **البرنامج** عدة حلقات عمل رئيسية (مثلا بشأن وصول المساعدة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية).

32- واستمرّ **البرنامج** في تعزيز مكانته كجهة رائدة عالميا في مجال الاستجابة الإنسانية وبناء القدرات. وأدى الاستثمار المستمر في مبادرات التدريب الأمني والالتزام بالحماية التشغيلية إلى تمكين موظفي الأمم المتحدة في مختلف المناطق، مما أتاح إجراء تدخلات إنسانية أكثر فعالية وأمانا. ونجحت شعبة الأمن في **البرنامج**، طوال السنة، في تدريب 820 موظفا على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية (41 دورة) وتلقى 978 موظفا تدريبا للتوعية بأمن المرأة (41 دورة). ويعكس هذا الإنجاز الجهود المتضافرة التي بذلتها شعبة الأمن لمراعاة الاعتبارات الجنسانية وزيادة التوعية بشؤون الأمن من خلال تدريب موجّه.

تعزيز قدرة شعبة الأمن على الاستجابة للاحتياجات الأمنية المتطورة باستخدام التكنولوجيا

33- وفي عام 2023، مضت شعبة الأمن قدما في رحلتها التحويلية باتجاه تحسين إدارة المخاطر الأمنية، من خلال تعزيز تركيزها على العمليات الميدانية. وساهم إنشاء فرع مخصص لإدارة المعلومات داخل الشعبة في تحسين استخدام المعلومات وإدارة المعارف لتعزيز الفعالية والمساءلة والكفاءة وتيسير وضع الاستراتيجيات المتسقة ومواصلة استكشاف الآفاق وإدماج البيانات بسلاسة وتعميم المعلومات بفعالية.

34- ويزوّد هذا الهيكل الشعبة بأدوات أفضل لدعم صنع القرارات المستنيرة والكفاءة التشغيلية. ومن الإنجازات الأساسية في هذا الصدد إدخال نظام التتبع الأمني والإبلاغ، الذي شكل خطوة بارزة تجاه جمع جميع عمليات البيانات المتعلقة بالأمن في إطار رقمي موحّد. ويبيّن هذا النهج تصميم الشعبة على تعزيز اتخاذ القرارات بالاعتماد على البيانات وإدارة المخاطر بصورة استباقية. وبفضل التعلم المستمر واستخدام التكنولوجيا بشكل أفضل، باتت شعبة الأمن في وضع أفضل لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية، متحلية بالمرونة وبالقدرة على الصمود.

35- وأتاحت التطورات التكنولوجية تحسين الكفاءة في دعم متطلبات الامتثال الأمني والاستجابة لحالات الطوارئ. وفي عام 2023، أدخلت الشعبة نظاما جديدا لجمع البيانات من المواقع الميدانية ولرصد امتثال مرافق **البرنامج** على الصعيد العالمي

للتدابير الأمنية. وإضافة إلى ذلك، قامت شعبة الأمن في **البرنامج**، أثناء حالتي الطوارئ في السودان وتركيا، بإقرار الاستراتيجية الرقمية المتعددة القنوات، وهي عبارة عن نهج يزوّد موظفي الأمن بقائمة موحدة ومعتمدة تضم أسماء الموظفين ومعاليهم، ويمكّنهم بصورة متوازية من إجراء رصد سريع للوضع الأمني للموظفين ومعاليهم ومن إيصال أي معلومات ضرورية، وبالتالي يسهّل ذلك إدارة الأزمات بمزيد من الفعالية.

تحقيق الاستفادة المثلى من الميزانية والتوظيف من خلال تعزيز التخطيط والتتبع

36- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت شعبة الأمن في المطالبة بإدماج الاعتبارات الأمنية في دورات البرامج المؤسسية بصورة أكثر منهجية. واتّسع نطاق التعاون بين الشعب المعنية، وبُذلت الجهود لتوسيع نطاق القدرات الداخلية. وسيستمرّ التركيز على ضمان أن تسترشد التوجهات الاستراتيجية **للبرنامج** على نحو مبكر بالمخاطر الأمنية الراهنة والمتوقعة وأثرها المحتمل على العمليات العالمية.

37- وبلغت التكاليف المتعلقة بالأمن في المقر والمكاتب الإقليمية 25.9 مليون دولار أمريكي (مما يمثل زيادة بنسبة 9 في المائة مقارنة بعام 2022). وتشكل هذه القيمة 4.8 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

38- وبلغت التكاليف الإجمالية المقدرة المتعلقة بالأمن في المواقع الميدانية 89.5 مليون دولار أمريكي، وشكلت 14.4 في المائة من إجمالي ميزانية تكاليف الدعم المباشرة على مستوى المكاتب القطرية. ويرد في الجدول أدناه توزيع هذه التكاليف.

نفقات الأمن في البرنامج - 2023				
وصف التكاليف	***دولار أمريكي***		**وصف التكاليف**	***دولار أمريكي***
موظفو المقر والمكتب الإقليمي	11 189 973		الموظفون الميدانيون	54 381 120
إدارة شؤون السلامة والأمن	12 919 138		أمن أماكن الإقامة في المكتب القطري	3 025 106
المقر والمكاتب الإقليمية - تكاليف أخرى (صندوق الطوارئ الأمنية، والتدريب، وبعثات المساعدة الأمنية)	4 038 569		المعدات الأمنية	12 876 599
			التكلفة المحلية- ميزانيات الأمن المشتركة	8 900 000
			خدمات حراسة الأمن (المكاتب القطرية فقط)	10 359 664
مجموع تكاليف الأمن في إطار ميزانية دعم البرامج والإدارة	**28 147 680**		**مجموع تكاليف الأمن في إطار تكاليف الدعم المباشرة**	**89 542 489**
النسبة المئوية لمجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	4.8		النسبة المئوية لمجموع تكاليف الدعم المباشرة	14.4
مجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	**576 300 000**		**مجموع تكاليف الدعم المباشرة**	**621 817 269**